تحالف

التيار الديمقراطي

قوة التغيير

قوة التغيير

البرنامج الانتخابي

قائمة 24 لانتخابات 2024

فكر داخل الصندوق

رمز ورقم القائمة الحزبية 24

تحالف
التيار الديمقراطي
قوة التغيير

فكر
داخل
الصندوق

مقدمة

ولدت قائمة "التيار الديمقراطي" من تحالف الحزبين الديمقراطي الاجتماعي والمدني الديمقراطي ويستند التيار على قيم الحرية والعدالة الاجتماعية والتضامن والمساواة، ويرتكز على فكر الديمقراطية الاجتماعية ومبادىء المواطنة، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. ويسعى إلى تعميق النهج الديمقراطي في دولة مؤسسات تكفل الكرامة والحرية والرفاه لجميع المواطنين والمواطنات.

يرى تحالف التيار الديمقراطي ان مشروع التحديث السياسي يوفر فرصة فريدة للتغيير، وطي صفحة النهج القديم الذي اوصلنا الى ما نحن فيه من ازمات مستعصية. ان الارادة السياسية للتجديد في المشروع الوطني للتحديث السياسي تحتاج الى دعم شعبي عبر صناديق الاقتراع بالتصويت لقوى التغيير التي تحمل بكل صدق والتزام مشروعا إصلاحيا شاملا لبناء مستقبل الأردن وشعبه.

تحالف التيار الديمقراطي يمتلك برنامجا متكاملا للإصلاح، نسعى لتطبيقه مدعوما بثقة مواطنينا ومواطناتنا في الانتخابات ويتضمن رؤية وافكارا تستند الى العلم والمعرفة والمصالح الوطنية العليا في التقدم والازدهار ومصالح الأغلبية الشعبية التي عانت من التهميش، وتاليا موجزا للبرنامج:

قوة_التغيير..

فكر داخل الصندوق

الإصلاح السياسي والاجتماعي

الإصلاح السياسي يحتل صدارة أولوياتنا، وهو المحرك للتقدم بالثقافة المجتمعية، ونمط العلاقة بين السلطة السياسية والشعب، وتكريس قيم التضامن والحوار والوحدة في إطار التعددية والتنوع الثقافي وقبول واحترام الآخر.

الإصلاح السياسي هو الهدف من مسار التحديث السياسي وعنوانه الرئيس التحول من التمثيل البرلماني الفردي والتنافس الشخصي على التصدر، الى التمثيل السياسي الحزبي والبرامجي والتنافس على نيل ثقة المواطنين لتشكيل الحكومة من الاغلبية البرلمانية وتحت الرقابة المشددة من الاقلية البرلمانية. يجب أن تصبح صناديق الاقتراع هي مصدر السلطة ، لتكون سلطة مقيدة بحدودها الدستورية، وتلتزم بالمبدأ الدستوري بالفصل الواضح والتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولا تتغول على السلطات الدستورية الأخرى.

الإصلاح الإداري والاقتصادي

لقد حان الوقت لتحويل الإصلاح الإداري إلى فعل على الارض يلمس أثره المواطن في حياته اليومية من خلال تبسيط وتسهيل ورفع كفاءة وفعالية الاجراءات والخدمات الحكومية. وتوسيع الخدمات الإلكترونية وتحسين بيئة العمل في القطاع العام، وانتشال الوظيفة العامة من الترهل وشيوع الرشوة والافساد.

ولن ينجح الاقتصاد دون اصلاح إداري عميق لدعم وتحسين بيئة الاعمال والبنية التحتية، وتعزيز الشراكات المثمرة بين القطاعين العام والخاص، وضمان التكامل بينهما ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الابتكار والبحث العلمي وتحسين التنافسية.

#قوة_التغيير...

فكر داخل الصندوق

اقتصاد السوق الاجتماعي

اقتصاد السوق الاجتماعي هو النهج الأفضل للاردن لبناء اقتصاد وطني قوي، وقد أثبتت التحديات التي أنتجتها جائحة كورونا نجاعة هذا النهج في الاردن كما في مختلف الدول، ويتضمن اقتصاد السوق الاجتماعي سياسات فعالة للتشغيل وخفض البطالة والقضاء على جيوب الفقر وضمان حد أدني من الدخل لكل اسرة. ويقوم اقتصاد السوق الاجتماعي على تعزيز دور القطاع العام في تقديم الخدمات الاساسية والشراكة مع القطاع الخاص في البنى التحتية وضمان التوازن بين العرض والطلب ومنع الاحتكار، والرقابة على اسواق المال والأسهم والمضاربات لضمان الشفافية والاستقامة وحقوق المساهمين والمودعين. وبالمقابل تخفيف الإجراءات الحكومية والتسلط البيروقراطي عن قطاعات الأعمال، وتقليص القيود والاجراءات المرهقة والتي طالما ارتبطت بالفساد وتسهيل حركة ونشاط الأعمال وتقديم حوافز حقيقية وتسهيلات للاستثمار وتسخير الموارد للاستثمار برأس المال الإنساني، في اطار التزام القطاع الخاص بالمعايير الإدارية المحوكمة والتزاماته نحو المجتمع من حيث احترام معايير العمل وحماية البيئة.

ويشمل اقتصاد السوق الاجتماعي نظاما ضريبيا عادلا ومتوزانا يركز على ضريبة الدخل ويخفف على الضريبة العامة على المبيعات، والضرائب المقطوعة. ويستخدم الحوافز لتقوية القطاعات الاقتصادية والتوسع في التشغيل وفرص عمل، وزيادة الإنتاجية ،وتعزيز النمو والتنمية.

#قوة_التغيير...

تحالف
التيار الديمقراطي
قوة التغيير

فكر داخل الصندوق

العدالة الاجتماعية

الديمقراطية في إطار دولة المؤسسات تكتمل بتطبيق العدالة الاجتماعية، والتي تضمن توزيعاً عادلاً للثروات والفرص، وتقليصا للفجوة بين الفقراء والأغنياء (التفاوت الاجتماعي)، وتضامنا مجتمعيا خاصة للفئات الأحقُّ بالرعاية، من أطفال ونساء وكبار سن ومن ذوي إعاقة. ومنظومة حماية اجتماعية لفاقدي الرعاية الأسرية وفاقدي مصدر الاعالة وبرامج لمكافحة الفقر والعوز وتوفير السكن الكريم. وتكييف التشريعات والأنظمة والتعليمات لضمان تدوير الموارد وتقديم الخدمات بصورة عادلة للجميع، من خلال منظومة حماية اجتماعية شاملة.

مكافحة الفساد والهدر والامتيازات

الفساد هو العدو الأكبر للتنمية سواء كان الفساد الكبير او الصغير، ولذلك نلتزم بمكافحته بكل حزم من خلال تطبيق القوانين بحزم وتعزيز الشفافية والمساءلة على جميع المستويات وتعزيز دور الجهات الرقابية وضمان استقلاليتها، والى جانب الفساد فإن الامتيازات المادية والمعنوية والرواتب الفلكية للعديد من موظفي الدولة تشكل هدرا في الموارد تشكل مصدر اذى للاقتصاد والرضى العام خصوصا في ظل ما تعانيه الفئات الشعبية من بطالة وتدني الاجور وتردي الخدمات.

على جانب آخر نسعى لترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه، والتوجه الى المشاريع الكبرى في المجالين، وتقريب آجال التحول الكامل للطاقة البديلة وخاصة الخضراء، وتعزيز الوعي المجتمعي بالحفاظ على البيئة من خلال تبني ممارسات الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

#قوة_التغيير...

تحالف
التيار الديمقراطي
قوة التغيير

فكر داخل الصندوق

تكافؤ الفرص

مبدأ تكافؤ الفرص هو المدخل نحو مجتمع متصالح يشعر جميع افراده بالانتماء بلا تمايز او تمييز الا على اساس الجدارة والكفاءة. ان تكافؤ الفرص يعني دعم قدرات الأفراد على تنمية طاقاتهم الإنتاجية وقدراتهم الإبداعية والتنافسية، وإتاحة الفرص أمامهم ليكونوا ما يريدون. وتكافؤ الفرص يعني توزيع عادل للموارد والخدمات والفرص، وتوفير الخدمات بجودة عالية ومتكافئة لعموم المواطنين في كافة المناطق لا سيّما في القطاعات الأساسية كالصحة والتعليم والنقل.

المواطنة وسيادة القانون

يسعى برنامجنا لتكريس مفهوم المواطنة على اساس العلاقات التعاقدية بين الفرد والمجتمع والدولة بوصفها الحارس للنظام العام وتطبيق القانون الذي يقف امامه الجميع على قدم المساواة بصرف النظر عن الأصل والجنس والعرق والدين والموقع الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو الوظيفي دون تمييز أو محاباة.

الحريات وحقوق الإنسان

يتبنى التيار الديمقراطي مبادئ حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الأكثر حاجة للحماية والرعاية وخصوصا ذوي وذوات الإعاقة. ويسعى إلى حماية الحريات العامة والفردية وفي مقدمتها حرية الصحافة والرأي والتعبير والاحتجاج السلمي وحق الحصول على المعلومات، ومخاطبة السلطات، ودعم الريادة والإبداع وحماية المجتمع من التطرف والارهاب الفكري، وبناء مجتمع صحي يحترم العلم والمعرفة وينبذ العنف والتشدد والتسلط.

قوة_التغيير...

تحالف
التيار الديمقراطي
قوة التغيير

فكر
داخل
الصندوق

الشباب والمرأة

يولي التيار أهمية استثنائية للقطاع الشبابي والنسائي باعتبارهما قوة الدفع الرئيسية لتحقيق التطور والتنمية المستدامة، ويعمل على تمكين الشباب والنساء من الوصول إلى المواقع القيادية المتقدمة، وتحسين البنية التشريعية القانونية للمشاركة الفاعلة لهم ومحاربة كافة أشكال التمييز والإقصاء ضد المرأة وضمان حقوقها ودورها.

القضية الفلسطينية

يعتبر التيار الديمقراطي القضية الفلسطينية قضية وطنية اردنية بامتياز للدولة ولكل اردني واردنية الحق في مواجهة الكيان الصهيوني وسياساته الاستيطانية والتهجيرية والتهويدية التي تهدد امننا الوطني. ويؤكد على ذلك ان حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والعودة لأرض وطنه وارضه وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية، هو مصلحة وطنية عليا. ويقف التيار الديمقراطي ضد كل اشكال التطبيع، ويدعم حركة المقاطعة على كافة الصعد. وفي الوقت الراهن للعدوان على غزة والجرائم المروعة وحرب الابادة الجماعية الإسرائيلية في غزة، فليس اقل من موقف عربي اجماعي بالتصدي للعدوان ودعم المقاومة الفلسطينية واعتبار دولة الاحتلال وقياداتها مجرمي حرب. واتخاذ اقصى ما يلزم لدعم صمود الشعب الفلسطيني على ارضه.

#قوة_التغيير...

تحالف
التيار الديمقراطي
قوة التغيير

فكر داخل الصندوق

التزامات التيار الديمقراطي في المدى المباشر

- تعديل القوانين المقيدة لحرية الرأي مثل قانون الجرائم الإلكترونية وقانون المطبوعات ومكافحة الإرهاب، وتنقية القوانين السارية من كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- سن قانون لحرية التنظيم النقابي العمالي يضمن حق جميع العاملين في تشكيل نقاباتهم والانتساب اليها.
- تطبيق نظام تأمين صحي شامل، ونظام تأمين ضد الأخطاء الطبية وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية والمراكز الصحية الشاملة، وزيادة فاعلية هذا الانفاق.
- تشريع للربط بين معدل غلاء المعيشية والزيادة الدورية على الأجور والرواتب، وآخر للربط بين الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى للرواتب في مؤسسات القطاع العام .
- تعديل التوازن في الايرادات الضريبية ليصبح مناصفة بين ضريبتي الدخل والمبيعات.
- فرض ضريبة على الأرباح المتحققة من المتاجرة بالأصول الرأسمالية.
- تنفيذ مشروع قناة البحرين من جانب واحد ومباشرة المشاريع الكبرى للمياه والطاقة والنقل والمدن الجديدة.
- استبدال نظام التوجيهي / امتحان الثانوية العامة والقبول الجامعي والغاء الموازي في الجامعات الرسمية وتحقيق المساواة والعدالة في الوصول للتعليم الجامعي.
- تقليص المسار الأكاديمي في التعليم الثانوي والجامعي لصالح المسار المهني والتقني والمتوسط.
- تطبيق قرار القضاء الرامي الى إعادة فتح نقابة المعلمين.
- إلزام البلديات ومجالس المحافظات بمخطط شمولي لاستخدامات الأراضي.
- تكريس عرف محاسبة الأداء الحكومي على مؤشرين متلازمين هما خفض البطالة وتحسين الدخول.

قوة_التغيير...